

الإعلام

بمخالفة حاتم العوني

لاتفاق الأئمة الأعلام

على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السمع والنفع والضرر عن الأصنام

كتبه: عبد الحق التركماني

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السَّمْعَ وَالنَّفْعَ وَالضَّرَّ عن الأصنام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وليُّ
الموحِّدين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث بالحقِّ المبين، صَلَّى اللهُ
عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد: فقد أخبرنا الحقُّ سبحانه عن حوار إبراهيم عليه الصَّلَاة والسَّلَام
مع أبيه وقومه فقال في سورة الشعراء: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ ۖ إِذْ قَالَ
لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ ۖ قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَافِيَةً ۖ قَالَ
هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۗ قَالُوا لَا يَسْمَعُونَ ۗ قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا
ءِآبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ۗ﴾؛ فكان المفهوم من هذا الحوار ونتيجته أنهم أقرُّوا
بأنَّ أصنامهم لا تسمع ولا تنفع ولا تضرُّ، ولكنهم تماردوا في عبادتها بدافع
التقليد للآباء.

إنَّ الله تعالى لم يقصِّ علينا هذا الحوار إلا لبيان حقيقة دعوة الرسل عليهم
الصَّلَاة والسَّلَام، وحقيقة الشرك، وحال أهله:

أما الأمر الأول: فهذا رسول الله إبراهيم ﷺ لم يكفَّ عن الإنكار عليهم
حتى بعد إقرارهم بعدم سماع الأصنام وعدم نفعها وضرها، بل قال لهم:
﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ۗ أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ۗ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي
إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ۗ﴾، فكان الخلافُ بينه وبينهم في صرف العبادة لها، بأي
اعتقادٍ كان، ومهما كانت البواعث والمسوغات.

وأما الأمر الثاني: فقد ظهر جلياً أن الشرك - الذي هو أصل الصراع بين الرسل وأقوامهم - إنما هو صرف العبادة لغير الله تعالى ولو بغير اعتقاد صفات الربوبية فيها من السمع والنفع والضرر.

وأما الأمر الثالث: فقد ظهر جلياً - أيضاً - أنهم لم يتمادوا في عبادتها بدافع الاعتقاد في ربوبيتها، أو بحجة عقلية مقنعة، وإنما عكفوا عليها بدافع التقليد لأبائهم. فدلنا الحق سبحانه بهذا على أن للشرك دوافع وبواعث متعددة ومختلفة، وأن الشرك لا ينقطع بمجرد إبطاله بالحجة العقلية، بل تبقى بواعث النشأة والتربية والتقليد والأهواء والمصالح - وغيرها كثير - حيّة فاعلة ومؤثرة.

لا شك أن هذه الآية من الأدلة الجلية على تقرير توحيد العبادة، وكل من كان من أهل التوحيد ودعائه يفرح بهذا البيان القرآني ويعتزُّ به، لأن له في إمام الحنفاء عليه الصلاة والسلام أسوة وقدوة، كما قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الممتحنة: ٤]، أما من كان صاحب شبهات وشهوات، زائغاً عن منهاج الرُّسل عليهم الصلاة والسلام؛ فلا شك أنه سيحاول التشغيب على هذا البرهان القرآني، والتملص من دلالاته، وهذا حال الدكتور حاتم بن عارف العوني هداه الله تعالى وأصلحه، فقد تكلم على هذه الآية بكلام متهافت، حاول فيه إبطال دلالتها، فخالف في ذلك أئمة التفسير واللغة، وناقض العقل والمنطق والواقع.

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام على نفي قوم إبراهيم عليه السّلام السّمع والنّفع والضّر عن الأصنام

خلاصة شبهات حاتم العوني على دلالة الآيات الكريمة:

١- زعم العونيُّ أن قوم إبراهيم عليه الصّلاة والسّلام كانوا يعتقدون في أصنامهم السمع والنفع والضّر، لكنهم حادوا عن الجواب، وغيرُوا الموضوع إلى ذكر تقليد الآباء؛ لأنه من الممتنع عقلاً أن يعبد عاقلٌ صنماً أو وثناً دون أن يعتقد فيه السمع والنفع والضّر.

قال العوني: «يعبدونها وهم يقرون أنها لا تشعر ولا تعقل ولا تضر ولا تنفع؟ عارفين أنها جمادات؟ هل يتصور وقوع ذلك من عاقل؟ هل يمكن لشخص أن يذل ويخضع ويذبح وينذر ويلجأ مستنصراً بجماد يعتقد أنه لا يضر ولا ينفع؟ يعني عقيدته مثل عقيدتنا تماماً أنها جمادات؟! هل يتصور أن يقع هذا من عاقل؟ الذي يقع منه ذلك هذا مرفوع عنه القلم يفترض أن هؤلاء مساكين ما يكونون كفاراً أصلاً».

يعني: مجنون لمخالفته العقل المحض!

٢- ذكر أن الإنسان لا يفعل شيئاً إلا لطلب منفعة أو دفع مضرة، فهل يعقل أن المشركين عبدوا الأصنام بدون هذا الدافع:

«يموتون من أجلها؟ يدفعون الغالي والنفيس وهم يتصورون أنها جمادات لا تضر ولا تنفع؟».

٣- أوهم مستمعيه أن الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله تفرد بالقول بأنهم أجابوا بنفي السمع والنفع والضّر عنها، وذكر أقوال بعض المفسرين، وحملها ما لا تحتل، وبتر أحدها.

٤- استخدم العوني أسلوبه المعروف الجامع بين الغرور والاستكبار والاستعلاء بالنفس، والاحتقار والاستخفاف بالآخرين - وهم هنا جميع أئمة التفسير واللغة -، حيث قال عن تفسير الأئمة:

«كيف تجرأ البعض على أن يضع هذا الرأي وفهمه في تفسير هذه الآية؟ لم يكلف نفسه أن يبحث عن معنى: «بل» في الآية».

أما رأيه المبتدع فيقول عنه:

«التفسير الصحيح، البديهي»، ومعارضته: «عناد، ومكابرة، ومخالفة للعقل».

الجواب عن زعم العوني أن عبادة الأصنام دون اعتقاد الربوبية ممتنع عقلاً:

إذا سلّمنا بدعوى حاتم العوني أن عبادة العاقل لجمادٍ لا يعتقد فيه السمع والنفع والضرر ممتنع عقلاً؛ فنسأله هنا: هل هذا الامتناع ذاتيٌّ بحيث يستحيل وقوعه في الخارج - مثل: أن يكون بعض الشيء أكبر من كَلِّه -، أم هو امتناع عقليٌّ، يقضي به العقل السليم في الذهن، ولا يمنع ذلك تحققه في الخارج؟ لا أظنُّ أن العونيَّ يتجرأ على ادعاء أنه من الممتنع لذاته، لأنه يحتاج إلى برهان قاطع من بديهية العقل أو ضرورة الحسِّ أو الثقل، فلا مفرَّ له من الإقرار بأنه ممتنع عقلاً. فنقول له حينئذٍ: إن هذا الامتناع الذهني لا يمنع وقوعه في الخارج، وهو واقع فعلاً بإخبار الشارع الحكيم، وشهادة الحسِّ.

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السَّمْع والنَّفْع والضَّر عن الأصنام

وإذا كان الشرك بالله شنيعًا بحيث لا تقره العقول السليمة، فإن الأشنع من ذلك إنكار وجود الربِّ الخالق مطلقًا، والقول بأن كل ما في هذا الكون العظيم من خلق وإبداع ونظام وإتقان وتناسق وجلال وجمال...؛ كُله من لا شيء، بل بمجرد الصدفة المحضة! هل يُعقل أن يقول بهذا عاقل؟! لا شكَّ أن هذا أشدُّ امتناعًا في العقول من اتخاذ الأصنام والأوثان معبودات مع الإقرار بالخالق الأعظم، ورغم هذا فإن الملاحدة المنكرين لوجود الربِّ يجاهرون اليوم باعتقادهم السخيف هذا، وأكثرهم من الطبقة العليا من المعلمين والمثقفين والمتخصصين في العلوم الدالة على عظمة المخلوقات وما فيها من دلائل عظمة الخالق، ويدعون إليه بنشاط عجيب، حتى أنهم يشفقون علينا - معشرَ المقرين بوجود الخالق - ويسعون غاية جهدهم لإنقاذنا مما نحن فيه من الجهالة والضلالة والحماقة والجنون!

الجواب عن زعم العوني أن انتفاء الاعتقاد في الأصنام مبطل لبواعث عبادتها وتعظيمها:

لقد ظنَّ حاتم العوني أن عدم اعتقاد الإنسان بأن الأصنام تسمع وتنفع وتضر؛ يُبطل باعث عبادتها بإطلاقٍ، ذلك لأن الإنسان لا يفعل شيئًا إلا لجلب منفعة أو دفع مضرة، فهل يعقل أن المشركين عبدوا الأصنام بدون هذا الدافع: «يموتون من أجلها؟ يدفعون الغالي والنفيس وهم يتصورون أنها جمادات لا تضر ولا تنفع؟». لقد وقع العوني في هذا الظنِّ الفاسد لما اختاره لنفسه من عقيدة المتكلمين

في اشتراط اعتقاد الربوبية في شرك العبادة، ظنًا منه أنّ هذا الاعتقاد يمكن أن يسلم من التناقض والاضطراب. ولكن هيهات، فكل من خالف الكتاب والسنة فلا بدّ له من الوقوع في التناقض والاضطراب، فيحتاج حينئذ إلى التكلف والتحريف والتأويل.

توضيح هذا: أن العبادة ليس باعثها والحامل عليها باعث واحد فقط - وهو اعتقاد الربوبية في المعبود -، بل بواعث العبادة كثيرة جدًا:

١- فمن بواعث العبادة اعتقاد الربوبية في المعبود، وهذا حال المؤمنين في إخلاصهم العبودية لله الحقّ سبحانه وتعالى. والشرك فيه قليل.

٢- ومن بواعث الشرك في العبادة اتخاذ المعبود وسيلة وشفيعًا عند الربّ - من غير اعتقاد شيء من خصائص الربوبية فيه - كما قال المشركون الأولون: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣].

٣- ومن بواعث الشرك في العبادة تقليد الآباء والأجداد، كما قال قوم إبراهيم عليه الصّلاة والسّلام - هنا في سورة الشعراء -: ﴿بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (٧٤)، وفي سورة الأنبياء: ﴿وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عِبِيدِينَ﴾ (٥٢).

٤- ومن بواعث الشرك في العبادة الاعتزاز بميراث الآباء، والتعصب للقبيلة والعشيرة، والكبرياء والأنفة عن التنازل عن الأعراف والعوائد، وهذا أخصّ من مجرد التقليد للآباء، قال الحقّ سبحانه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَّلُ مَا كَانَ

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السَّمْعَ وَالنَّفْعَ وَالضَّرَّ عَنْ الْأَصْنَامِ

ءَابَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا أُولَٰئِكَ كَانُوا ءَابَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٤﴾ [المائدة]، وفي قصة موسى عليه الصلاة والسلام مع فرعون وقومه: ﴿قَالُوا أَجِئْنَا لِنَتَلَفِتْنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمُ الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ ﴿٧٨﴾ [يونس]، وقال عز وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ ءَأْتَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ ﴿٢٢﴾ [الزخرف].

٥- ومن بواعث الشرك في العبادة أتباع الهوى - طاعة للنفس والشيطان -، قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ [الفرقان: ٤٣].

٦- ومن بواعث الشرك في العبادة الحيرة والقلق والاضطراب النفسي؛ فقد علمنا من قصص بعض المهتدين إلى الإسلام أنهم جربوا أديانًا كثيرة، فدخلوا في عبادات وثنية، مارسوها، والتزموا طقوسها، بحثًا عن الراحة النفسية، والسكينة والطمأنينة.

٧- ومن بواعث الشرك في العبادة المزاج النفسي والفضول وحب التنقل والتجربة، وهذا أخصّ مما ذكرته في الفقرة السابقة، وهو مشهور أيضًا، خاصة بين بعض الشباب الغربيين أولي النعمة والبطر، فإنهم يتنقلون بين الأديان الوثنية حبًا في الاطلاع والتجربة واشباعًا لأمزجتهم النفسية. والمقصود: أن للشرك بواعث كثيرة، فقد ضلّ العوني هنا في القسمة العقلية

والواقعية، فظنَّ أن بواعث العبادة منحصرَةٌ في قسم واحد، وهو باعث اعتقاد الربوبية، أو بعض خصائصها. وهذا قصور شديد، وخطأً فاضح، ومخالفة للقسمة العقلية، والواقع المشاهد المحسوس.

هل التفسير الصحيح للآية مما تفرد به الإمام الطبريُّ أم هو قول عامة المفسرين:

لقد أوهم العونيُّ مستمعيه أن الإمام الطبريُّ قد تفردَ برأيه في تفسير الآية، وهذا إيهام باطلٌ، بل قد صرَّح عامة المفسرين من السلف والخلف بالتفسير الصحيح، ولم يذكروا خلافاً في ذلك. وأنا أذكر ما اطلعت عليه من أقوالهم، وأبدأ بكلام الطبريِّ حتى لا يحتاج القارئ إلى مراجعة تفسيره:

١- قال شيخ المفسرين الإمام أبو جعفر ابن جرير الطبريُّ (ت: ٣١٠):
«وقوله: ﴿أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ ﴿٧٢﴾ يقول: أو تنفعكم هذه الأصنام، فيرزقونكم شيئاً على عبادتكموها، أو يضرُّونكم فيُعاقبونكم على ترككم عبادتها، بأن يسلبوكم أموالكم، أو يهلكوكم إذا هلكتم وأولادكم؟ ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ ﴿٧٤﴾. وفي الكلام متروكٌ استغنى بدلالة ما ذكرَ عمَّا ترك، وذلك جوابهم إبراهيم عن مسأله إياهم: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ﴾ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنْفَعُونَكَ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٢﴾. فكان جوابهم إياه: لا، ما يسمعوننا إذا دعوناهم، ولا ينفعوننا ولا يضرُّون. يدلُّ على أنهم بذلك أجابوه - قولهم: ﴿بَلْ وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ ﴿٧٤﴾.

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السَّمْع والنَّفْع والضَّر عن الأصنام

وذلك أنّ «بل» رجوعٌ عن محوِّدٍ، كقول القائل: ما كان كذا بل كذا وكذا. ومعنى قولهم: ﴿وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (٧٤): وجدنا مَنْ قبلنا من آباءنا يعبدونها، ويعكفون عليها لخدمتها وعبادتها، فنحن نفعل ذلك اقتداءً بهم، وأتباعاً لمنهاجهم». [جامع البيان ١٧/٥٩٠-٥٩١. ط. عالم الكتب].

٢- قال يحيى بن سلام (ت: ٢٠٠): «أي: هل يسمعون دعاءكم إذا دعوتموهم لرغبةٍ يُعطونكموها، أو لضرّاً يكشفونها عنكم، أي: أنها لا تسمع ولا تنفع ولا تضر». ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (٧٤) فلم تكن لهم حُجَّةٌ، فقالوا هذا القول وليس لهم حُجَّةٌ». [تفسير يحيى بن سلام ٢/٥٠٧. ط. دار الكتب العلمية].

٣- وقال أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣): «فبهتوا، ولم يقدرُوا على الجواب له، سوى ما ذكروا من تقليد آباءهم في ذلك: وهو قوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (٧٤)؛ لما عرفوا أنّ تلك التي عبدوها، لا تملك ضرّاً ولا نفعاً، لكنهم عبدوها تقليداً لآبائهم لما وقع عندهم أن آباءهم ما عبدوها إلا بأمرٍ؛ إذ لو لم يكن ذلك بأمرٍ لتركوا، لكن قد ذكرنا أنّ في آباءهم من لم يعبدها قطّ، ثم لم يُقلِّدوهم، فكيف قلّدوا أولئك؟ دَلَّ أنّ الاعتلالَ فاسدٌ». [تأويلات أهل السنة ٣/٥٢٧-٥٢٨. ط. مؤسسة الرسالة ناشرون].

٤- وقال مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧): «أي: نحن نفعل ذلك، كما فعله آباؤنا وإن كانت لا تسمع ولا تنفع، ولا تضر، إنما نتبع في عبادتها فعل آباؤنا لا غير». [الهداية إلى بلوغ النهاية ٥٣١٥. ط. جامعة الشارقة].

٥- وقال أبو المظفر السمعاني (ت: ٤٨٩): «معناه: أنها لا تسمع أقوالنا، ولا

تجلب إلينا نفعًا، ولا تدفع عنَّا ضرًّا، لكن اقتدينا بأبائنا، واستدل أهل العلم بهذا على أن التقليد لا يجوز». [تفسير القرآن ٥٢/٤. ط. دار الوطن].

٦- وقال البغوي (ت: ٥١٦): «معناه: إنها لا تسمع قولًا، ولا تجلب نفعًا، ولا تدفع ضرًّا، لكن اقتدينا بأبائنا. فيه إبطال التقليد في الدين». [معالم التنزيل ٣٦١/٣. ط. دار طيبة].

٧- وقال عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٨٥): «أضربوا عن أن يكون لهم سمعٌ أو يتوقع منهم ضرٌّ أو نفع، والتجؤوا إلى التقليد». [أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٧٣٩. ط. دار المعرفة].

٨- وقال أبو البركات النسفي الأشعري (ت: ٧١٠): «﴿قَالُوا بَلْ﴾ إضراب، أي: لا تسمع، ولا تنفع، ولا تضر، ولا نعبد لها شيء من ذلك، ولكن ﴿وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ ﴿٧٤﴾ فقلدناهم». [مدارك التنزيل ٥٦٧/٢. ط. دار ابن كثير].

٩- وقال الخازن (ت: ٧٢٥): «المعنى: أنها لا تسمع قولًا ولا تجلب نفعًا ولا تدفع ضرًّا ولكن اقتدينا بأبائنا في ذلك». [لباب التأويل ٣٢٧/٣. ط. دار الكتب العلمية].

١٠- وقال أبو الفداء ابن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤): «يعني: اعترفوا بأن أصنامهم لا تفعل شيئًا من ذلك، وإنما رأوا آباءهم كذلك يفعلون، فهم على آثارهم يهرعون». [تفسير القرآن العظيم ٦٢٨/٥. ط. دار ابن الجوزي].

١١- وقال برهان الدين البقاعي (ت: ٨٨٥): «﴿قَالُوا﴾ لا والله! ليس عندهم شيء من ذلك ﴿بَلْ وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا كَذَلِكَ﴾ أي: مثل فعلنا هذا العالي الشأن؛ ثم صوّروا حالة آبائهم في نفوسهم تعظيمًا لأمرهم فقالوا: ﴿يَفْعَلُونَ﴾ ﴿٧٤﴾»

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السَّمْعَ والنَّفْعَ والضَّرَّ عن الأصنام

أي: فنحن نفعل كما فعلوا». [نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٤٩/١٤. ط. دار الكتاب الإسلامي- القاهرة].

١٢- **وقال الخطيب الشربيني الشافعي (٩٧٧):** «ولما أقام إبراهيم عليه الصَّلَاة والسَّلَام عليهم هذه الحجة الباهرة، وهو أنَّ الذي يعبدونه لا يسمع دعاءهم حتى يعرف مقصودهم، ولو عرف ذلك لما صح أن يبذل النفع أو يدفع الضرَّ؛ فكيف يعبد ما هذه صفتة؟! ولم يجدوا ما يدفعون به حجته إلا التقليد: ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ﴾ أي: مثل فعلنا هذا الفعل العالي الشأن، ولو لم يكن عند من نعبدهم شيء من ذلك». [السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير ١٧/٣. ط. بولاق].

١٣- **وقال أبو السعود العمادي (ت: ٩٨٢):** «اعترفوا بأنها بمعزلٍ مما ذكر من السَّمْعِ والمنفعةِ والمضرةِ بالمرَّة، واضطروا إلى إظهار أن لا سند لهم سوى التقليد، أي: ما علمنا أو ما رأينا منهم ما ذُكِرَ من الأمور، بل وجدنا آباءنا كذلك يفعلون، أي مثل عبادتنا يعبدون، فاقتدينا بهم». [إرشاد العقل السليم ٢٤٨/٦. ط. دار احياء التراث العربي].

١٤- **وقال إسماعيل حقي الصوفي (١١٢٧):** «﴿قَالُوا﴾ ما رأينا منهم ذلك السمع أو النفع أو الضر، ﴿بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ﴾ منصوب بقوله: ﴿يَفْعَلُونَ﴾^(٧٤)، وهو مفعول ثانٍ لوجدنا، أي: وجدناهم يعبدون مثل عبادتنا، فاقتدينا بهم، اعترفوا بانها بمعزلٍ من السمع والمنفعة والمضرة بالكلية، واضطروا إلى إظهار أن لا سند لهم سوى التقليد». [روح البيان ٦/٢٨١-٢٨٢. ط. المطبعة العثمانية].

١٥- وقال محمد ثناء الله المظهري الهندي النقشبندي (ت: ١٢١٦): «يعنون أنها لا تسمع قولاً، ولا تنفع نفعاً، ولا تدفع ضرراً، بل اقتدينا بآبائنا». [التفسير المظهري ٧/٧٠. ط. مكتبة الرشدية - باكستان].

١٦- وقال أبو العباس ابن عجيبة الفاسي الصوفي (ت: ١٢٢٤): «اعترفوا بأن أصنامهم بمعزل عما ذكر؛ من السَّمْع، والمنفعة، والمضرة بالمرّة، واضطروا إلى إظهار أنهم لا سند لهم سوى التقليد الرديء». [البحر المديد ٤/١٤٠. ط. الدكتور حسن عباس زكي - القاهرة].

١٧- وقال محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠): «فلما أورد عليهم الخليل هذه الحجة الباهرة، لم يجدوا لها جواباً إلا رجوعهم إلى التقليد البحت، وهو أنهم وجدوا آباءهم كذلك يفعلون، أي: يفعلون هذه العبادة لهذه الأصنام، مع كونها بهذه الصفة التي هي: سلب السمع، والنفع، والضرر عنها. وهذا الجواب هو العصي التي يتوكأ عليها كل عاجز، ويمشي بها كل أعرج، ويغتر بها كل مغرور، وينخدع لها كل مخدوع». [فتح القدير ٤/١٣٨. ط. دار الوفاء].

١٨- وقال أبو الثناء الألويسي (ت: ١٢٧٠): «أضربوا عن أن يكون لهم سمع أو نفع أو ضرر، اعترافاً بما لا سبيل لهم إلى إنكاره، واضطروا إلى إظهار أن لا سند لهم سوى التقليد، فكأنهم قالوا: لا يسمعون، ولا ينفعوننا، ولا يضرّون، وإنما وجدنا آباءنا يفعلون مثل فعلنا، ويعبدونهم مثل عبادتنا؛ فاقتدينا بهم». [روح المعاني ١٩/٩٤. ط. دار احياء التراث العربي].

١٩- وقال صديق حسن خان القنوجي (ت: ١٣٠٧): ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ هذه العبادة لهذه الأصنام، فقلدناهم مع كونها بهذه

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السمع والنفع والضر عن الأصنام

الصفة التي هي سلب السمع والنفع والضر عنها». [فتح البيان في مقاصد القرآن ٩/ ٣٨٧. ط. المكتبة العصرية].

٢٠- وقال أطفيش الإباضي الجزائري (ت: ١٣٣٢): ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا

كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ ﴿٧٤﴾ يعبدونهم: إضرابٌ انتقاليٌّ، من أمر ثابتٍ عندهم، وهو أن الأصنام لا تسمع ولا تنفع ولا تضرُّ إلى أمرٍ تقليديٍّ». [تيسير التفسير، طبع وزارة التراث القومي والثقافي بسلطنة عمان ١٤٠٦].

٢١- وقال جمال الدين القاسمي (ت: ١٣٣٢): «أي مثل عبادتنا يعبدون، فقلدناهم. قال أبو السعود: اعترفوا بأنها بمعزلٍ ممَّا ذكر من السمع والمنفعة والمضرة بالمرّة، واضطروا إلى إظهار أن لا سند لهم سوى التقليد». [محاسن التأويل ١٣/٤٦٢١. ط. دار إحياء الكتب العربية].

٢٢- وقال محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١): «هم أقرؤا: ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا

ءَابَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ ﴿٧٤﴾ يعني أنّها لا تَسْمَعُ ولا تَنْفَعُ ولا تَضُرُّ، وأنّما فعلنا ذلك تقليدًا فقط محضًا لآبائنا... وجوابٌ هؤولاء: ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ ﴿٧٤﴾؛ معناه أنّهم أنكروا أن تَسْمَعَهُمْ هَذِهِ الْأَصْنَامُ، أو تَنْفَعَهُمْ، أو تَضُرَّهُمْ، ولكنهم وجدوا آباءهم كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ، يعني: يفعلون كذلك، يَعْبُدُونَ هَذِهِ الْأَصْنَامَ. والكاف اسمٌ بمعنى (مثل)، و(ذا) اسمٌ إشارةٌ تعودُ إلى الفعلِ، يعني: مثل ذلك الفعل يَفْعَلُونَ. ومحلُّ الكاف بقوله: ﴿كَذَلِكَ﴾ النصبُ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، أي: يفعلون مثل فعلنا، وليت أن المفسر جعل [أي مثل فعلنا]، قبل ﴿يَفْعَلُونَ﴾؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَهُ عَنِ الْفِعْلِ يُؤْهِمُ أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُ الْفِعْلِ مَحْذُوفًا، أي: مثل فعلنا، والصوابُ أنّهُ موجودٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿كَذَلِكَ﴾، فَيَحْسُنُ بِهِ أَنْ يُقَدَّمَ [مثل فعلنا]، عَلَى قَوْلِهِ:

﴿يَفْعَلُونَ﴾: ﴿كَذَلِكَ﴾ أي: مثل فعلنا ﴿يَفْعَلُونَ﴾. ولصار ما لهم حُجَّةً إلا التقليد الأعمى فقط، أَنَّهُمْ وجدوا آباءهم عَلَى هَذِهِ الْمِلَّةِ فَسَلَكُوهَا». [تفسير القرآن الكريم سورة الشعراء ١٥٥. ط. مؤسسة الشيخ الخيرية].

٢٣- وقالت لجنة علماء الأزهر في «التفسير الوسيط للقرآن الكريم»: «أي: ليس لأهتنا شيء من ذلك، وإنما وجدنا آباءنا يفعلون مثل فعلنا، ويعبدونهم مثل عبادتنا، فاقتدينا بهم، وقلدناهم فيما يفعلون». [١٥٨٦/٧. ط. بإشراف: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، مطبعة المصحف الشريف، القاهرة].

المعاند المكابر من خالف أئمة التفسير واللغة

وخان الأمانة في النقل:

لقد تجاهل العونيُّ كلَّ هذه النصوص الصريحة من كلام أئمة التفسير واللغة، متَّهمًا من قال بقولهم أنه لم يكلف نفسه دراسة معاني «بل»، مدَّعيًا - بتعالٍ وغرور - أنه فعل ذلك، واستكثر بذكر كتاب الشيخ محمد عبد الرحمن عزيمة رحمه الله: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، وأنه بحث دلالات «بل» في (٣٢) صفحة، ونسب إليه أنه قال: ﴿بَلْ﴾ هنا إضراب عن جوابه لما سأل، وأخذ في شيء آخر لم يسألهم عنه انقطاعًا وإقرارًا بالعجز». [دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦١/٢. ط. دار الحديث القاهرة].

وهذا الذي نسبه إلى عزيمة ليس من كلامه، بل نقله من تفسير أبي حيَّان، فقال ٦١/٢: «البحر ٧: ٢٣»: ثم ذكر الكلام السابق، ويعني بـ (البحر): «البحر المحيط» لأبي حيَّان (٢١/٧. ط. دار الكتب العلمية).

ونقل العونيُّ قبل هذا عن أبي حيَّان، فعمد إلى كلام له في موضع آخر من

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السَّمْعَ وَالنَّفْعَ وَالضَّرَّ عن الأصنام

تفسيره، عند كلامه على الآية (٢٨) من سورة الأنعام: ﴿بَلْ بَدَأَ لَهُمْ مَا كَانُوا يُحْفُونَ مِنْ قَبْلُ﴾، حيث قال: «بَلْ، هنا: للإضراب والانتقال من شيء إلى شيء من غير إبطال لما سبق. وهكذا يجيء في كتاب الله تعالى إذا كان ما بعدها من إخبار الله تعالى لا على سبيل الحكاية عن قوم». [البحر المحيط / ٤٠٧].

وقد فرح العونيُّ بهذا النقل، مع أنَّه عليه لا له، لأنه صريح في أن هذا المعنى مقيّد بما كان ما بعد «بل» من إخبار الله تعالى، وهي في آية الشعراء - موضوع البحث - ليست من إخبار الله تعالى، بل جاءت «على سبيل الحكاية عن قوم».

ثم قال حاتم العوني:

«يقول مكي بن أبي طالب - أيضًا - في تفسير هذه الآية: وهذا الجواب حائذٌ على السؤال - ها، نفس كلام عزيمة - لأنه سأهم: هل يسمعون الدعاء، أو ينفعون أو يضرّون - هذا كله كلام مكي - فحادوا عن الجواب وقالوا: ﴿وَجَدْنَا ءِآبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾، وهذا ليس جوابه، ولكن لما لم يكن لهم جواب، حادوا لأنهم لو قالوا: يسمعون، وينفعون، ويضرّون لبان كذبهم عند أنفسهم وعند جماعهم، ولو قالوا: لا يسمعون، ولا ينفعون، ولا يضرّون، لشهدوا على أنفسهم بالخطأ والضلال في عبادتهم من لا يسمع، ولا ينفع، ولا يضر، فلم يكن لهم بُدٌّ من الحيدة عن الجواب، فجاوبوا بما لم يُسألوا عنه وقالوا: ﴿بَلْ وَجَدْنَا ءِآبَاءَنَا كَذَلِكَ

يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾، ولم يُسألوا عن ذلك، وهذا من علامات انقطاع حجة المسؤل، ويبين أنهم حادوا عن الجواب إدخال «بل» مع الجواب، و«بل» للإضراب عن الأولى والإيجاب للثاني فهم أضرَبوا عن سؤاله، وأخذوا في شيء آخر لم يسألهم عنه انقطاعاً منهم عن جوابه، وإقراراً بالعجز. فيه شيء أوضح من كذا؟! انتهي كلام العوني.

قلت: هذه - والله! - قاصمة ظهر العوني، وفاضحة كذبه وخيانتته، فقد حذف الجملة الأولى من كلام مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧) رحمه الله تعالى، فقد جاء في أوله، متصلًا به، ما نصُّه: «فقالوا: ﴿بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ ﴿٧٤﴾، أي: نحن نفعل ذلك، كما فعله آباؤنا وإن كانت لا تسمع ولا تنفع، ولا تضر، إنما نتبع في عبادتها فعل آباؤنا لا غير. وهذا الجواب: حائد على السؤال لأنه سألهم: هل يسمعون الدعاء...».

إلى آخر كلامه الذي نقله العوني، وحذف من أوله عمدًا قوله: «أي: نحن نفعل ذلك، كما فعله آباؤنا وإن كانت لا تسمع ولا تنفع، ولا تضر، إنما نتبع في عبادتها فعل آباؤنا لا غير».

هكذا ورد النص في تفسير «الهداية في بلوغ النهاية» لمكي بن أبي طالب، طبعة جامعة الشارقة، ١٤٢٩، المجلد (٨)، صفحة: (٥٣١٥)، وهذا راموز المطبوع:

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السمع والنفع والضّر عن الأصنام

وقوله: ﴿وَيَنْفَعُكُمْ أَوْ يَضُرُّكُمْ﴾ [٧٣]، أي: هل تنفعكم هذه الأصنام فترزقكم شيئاً على عبادتكم لها، أو يضر ونكم إذا تركتم عبادتها. فقالوا: ﴿بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [٧٤]، أي: نحن نفعل ذلك، كما فعله آبائنا وإن كانت لا تسمع ولا تنفع، ولا تضر، إنما نتبع^(٨) في عبادتها فعل آبائنا لا غير^(٩). وهذا الجواب: حائد^(١٠) على السؤال لأنه^(١١) سألمهم: هل يسمعون الدعاء، أو ينفعون أو يضررون، فجادوا عن الجواب وقالوا: ﴿وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [٧٤]، وليس هذا

ثم نقل العوني من كلام أبي حيّان في تفسير هذه الآية، واقتصر منه على الجملة الأخيرة، وهي قوله: «و(بل) هنا إضراب عن جوابه لما سأل، وأخذ في شيء آخر لم يسألهم عنه انقطاعاً وإقراراً بالعجز».

فلنذكر هنا كلام أبي حيّان بتمامه، ليتبين للقارئ أنه شبيه بكلام سائر المفسرين، وإن كان فيه نوع إجمال في تحديد دلالة إضرابهم على النفي:

قال أبو حيّان: «﴿أَوْ يَنْفَعُكُمْ﴾ بتقريبكم إليهم ودعائكم إياهم، ﴿أَوْ يَضُرُّكُمْ﴾

بترك عبادتكم إياهم، فإذا لم ينفعوا ولم يضرّوا فما معنى

عبادتكم لها؟ ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا﴾ هذه حيدة عن جواب الاستفهام، لأنهم

لو قالوا: يسمعوننا وينفعوننا ويضرّوننا، فضحوا أنفسهم بالكذب الذي لا

يُمتري فيه، ولو قالوا: يسمعوننا ولا يضرّوننا، لسجلوا على أنفسهم بالخطأ

المحض، فعدلوا إلى التقليد البحت لأبائهم في عبادتها من غير برهان ولا

حجة، والكاف في موضع نصب بـ: ﴿يَفْعَلُونَ﴾، أي: يفعلون في عبادتهم

تلك الأصنام مثل ذلك الفعل الذي يفعله، وهو عبادتهم، والحيدة عن

الجواب من علامات انقطاع الحجة، و﴿بَلْ﴾ هنا إضراب عن جوابه، لما

سأل وأخذ في شيء آخر لم يسألهم عنه انقطاعاً وإقراراً بالعجز». [البحر المحيط ٧/٢١].

أقول: ليس محلُّ البحث في كونهم أضربوا عن الجواب، ولا في دلالة هذا الإضراب على العجز والانقطاع، فكلُّ هذا مسلّم به، لكن محلُّ البحث: هل هذا الإضراب والانقطاع والعجز يدلُّ على إقرارهم بالنفي - أي نفي السمع والنفع والضرر - أم ادّعائهم الاثبات؟! فصّرّح عامّةً - وأكادُ أقول: جميعُ - أئمة التفسير واللغة من السلف والخلف بأن هذا الإضراب والانقطاع والعجز يدلُّ على إقرارهم بانتفاء هذه الصفات، وخالفهم حاتم العوني هداه الله فزعم أنه يدلُّ على اعتقادهم في أصنامهم السمع والنفع والضرر، وأن هذا معلوم ببديهة العقل، ودلالة اللغة، والمخالفون - وهم هنا عامة أئمة التفسير واللغة ولا نعلم مخالفاً لهم - مكابرون معاندون، ولم يكلفوا أنفسهم دراسة معاني: «بل»؟!.

شيخُ أبي حيّان يُحكّم الإجمال في كلامه ويقطع التشغيب على التفسير الصحيح:

إذا كان في كلام أبي حيّان الأندلسيّ المفسّر بعض الإجمال في بيان النفي أو الإجمال في دلالة السياق؛ فيكفي ما صرّح به أئمة التفسير من المتقدمين والمتأخرين، ورغم هذا فلدينا كلام صريح مُحكم لشيخ أبي حيّان، وهو بلديّه الإمام اللغويّ الأصويّ المفسّر أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي (ت: ٧٠٨)، في كتابه: «ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام

على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السَّمْعَ والنَّفْعَ والضَّرَّ عن الأصنام

والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من أي التنزيل»، لم يكتف فيه بتقرير التفسير الصحيح، بل ردَّ التشغيب المحتمل، وأنا أسوق كلامه بطوله لأهميته، قال رحمه الله:

«قوله تعالى في إبراهيم: ﴿إِذْ قَالَ لِأَيِّهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [الأنبياء]، وفي سورة الشعراء: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ ﴿٦٩﴾ إِذْ قَالَ لِأَيِّهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ ﴿٧١﴾ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [الشعراء]، فورد في الأولى: ﴿قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا﴾ وفي الثانية: ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا﴾، فيسأل عن زيادة «بل» في الثانية؟ وقد يسأل عن المختلف من حكاية قول إبراهيم عليه السلام في الأولى: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [الأنبياء] وفي الثانية: ﴿مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾﴾ وظاهر القصة أنها واحدة وقد اختلف المحكي؟

والجواب عن الأول - والله أعلم - : أن جوابهم في الموضعين ليس جواباً لسؤال واحد، وإنما ورد (جواباً) لسؤالين، فاختلف بحسبهما، فسؤاله في آية الأنبياء سؤال مطلع على معبوداتهم ما هي؟ بعد أن شاهد عبادتهم لها، ولزومهم إياها، وكيفية صورها، فقال: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ ﴿٥٢﴾﴾ أي: ملازمون، فلم يجدوا جواباً إلا اعترافهم بتقليد آبائهم في عبادتهم، فجابوه بقولهم: ﴿وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ ﴿٥٣﴾﴾، وحصل

اعترافهم بأنها تماثيل مصورة منحوتة، والتماثيل ما جعل من الصور مثلاً لغيره ونحي به نحوه، فأقروا بالعجز عن جواب مقنع، واستشعروا ما يلزمهم في عبادة ما يصنعونه بأيديهم، وتقدم وجودهم وجوده، فرجعوا إلى التقليد فوقع جوابهم على ما تقدم.

وأما آية الشعراء؛ فإن سؤال إبراهيم عليه السلام إياهم بقوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ

﴿٧٠﴾ ورد مورد سؤال عن ماهية معبوداتهم وكيفيةها، وكأنه عليه السلام، لم

يشاهدها، وعلم أنهم يعبدون ما لا يعبد، فسألهم عن ماهيته فجاوبوه:

﴿تَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾ ﴿٧١﴾، فجاوبوه معترفين بماهية

معبوداتهم على ما أمرهم عليه، وطابق جوابهم سؤاله، فأردف عليه السلام

بسؤال آخر، قاصداً تعجيزهم والقطع بهم فقال: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ

تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنْفَعُونَكَ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ [الشعراء] أي إذا كانوا هكذا

مستبدين غير مفتقرين فذلك عذر في عبادتكم إياهم، فلما استشعروا ما

يلزمهم عدلوا عن الجواب، وأضربوا عن طرفي الإثبات والنفي إلى تقليد

الآباء، وقالوا: ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ ﴿٧٤﴾ [الشعراء]،

وحصل من جوابهم بمفهوم الإضراب بـ: «بل» أن آلهتهم لا تسمع ولا تنفع

ولا تضر، إذ لو اتصفت بوجود هذه الصفات لما عدلوا إلى الإضراب.

فإن قيل: إنما أضربوا عن أن يجيبوا بنفي أو بإثبات، فكيف يقال: إن

اعترافهم حاصل بأنها لا تسمع ولا تنفع ولا تضر؟ فأقول: لو وجدوا أدنى

شبهة لتراموا عليها، فقد وضع أن جوابهم هنا بناء على ما بنوه جواباً عليه

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السَّمْعَ والنَّفْعَ والضَّرَّ عن الأصنام

لا يمكن غيره إلا بمخالفتهم المحسوس لو أنهم قالوا: إنها تسمع أو تنفع أو تضر، أو نسبتهم أنفسهم إلى ما لا عذر لعاقل في ارتكابه، ولا شبهة لو أفصحوا جوابًا بأنها لا تسمع ولا تنفع ولا تضر، ثم استمروا على عبادتهم إياها، فأضربوا عن ذلك إلى اعتمادهم على تعبد آبائهم، وجعلوا ذلك حجة على مرتكبهم على وهن هذا التعليق، ولهذا قيل لهم: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء]، إن جوابهم هنا ب: «بل» لازم لما قصده، ولا يمكن بسقوطها، وإن جوابهم في آية الأنبياء لا يمكن فيه «بل» بوجه، فورد كلُّ على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثاني: أنه لا حامل على القول بأن القصة واحدة، وإذا أمكن أن يكون ذلك في محلين ووقتين لم يلزم اتحاد الجواب، فلا سؤال، والله أعلم. [ملاك التأويل ٢ / ٨٣٨-٨٤٠. ط. دار الغرب الإسلامي].

الفخر الرازي يُبطل وساوس حاتم العوني:

بما أن حاتم العوني قد اعتنق عقيدة المتكلمين في تفسير الإلهية بالربوبية، واعتنق عقيدة غلاة المرجئة في اشتراط اعتقاد الربوبية في شرك العباد؛ فإني أرى أن أداوي علله بالذي هو الداء، وآخر الدواء الكي، فهذه كيتان من إمام متأخري الأشاعرة بلا منازع صاحب «التفسير الكبير»: أبي عبد الله محمد بن عمر التميمي، المشهور بفخر الدين الرازي وابن خطيب الرزي (ت: ٦٠٦).

أما الكيَّة الأولى: فقد قطع الرازيُّ بأنَّه من المحال أن يعتقد المشركون في

أصنامهم خصائص الربوبية، وأنهم إنما يعبدونها لأغراض أخرى.
قال الرازي في تفسير سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا
وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ - وقد ذكر عبادة الأوثان :-

«وهي باقية إلى الآن، بل أكثر أهل العالم مستمرين على هذه
المقالة، والدين والمذهب الذي هذا شأنه يستحيل أن يكون
بميت يُعرف فساده بالضرورة، لكن العلم بأن هذا الحجر
المنحوت في هذه الساعة ليس هو الذي خلقي وخلق السماوات
والأرض علمٌ ضروريٌّ؛ فيستحيل إطباق الجمع العظيم عليه،
فوجب أن يكون لعبدة الأوثان غرض آخر سوى ذلك،
والعلماء ذكروا فيه وجوهاً:

أحدها: ما ذكره أبو معشر جعفر بن محمد المنجم البلخي في
بعض مصنفاته أن كثيراً من أهل الصين والهند كانوا يقولون
بالله وملائكته، ويعتقدون أن الله تعالى جسم، وذو صورة،
كأحسن ما يكون من الصور، وهكذا حال الملائكة أيضاً في
صورهم الحسنة، وأنهم كلهم قد احتجوا عتاً بالسماء، وأن
الواجب عليهم أن يصوغوا تماثيل أنيقة المنظر حسنة الرواء على
الهيئة التي كانوا يعتقدونها من صور الإله والملائكة، فيعكفون
على عبادتها، قاصدين طلب الزلفى إلى الله تعالى وملائكته.
فإن صحَّ ما ذكره أبو معشر فالسبب في عبادة الأوثان اعتقاد
الشبه.

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السَّمْعَ والنَّفْعَ والضَّرَّ عن الأصنام

وثانيها: ما ذكره أكثر العلماء، وهو أن الناس رأوا تغيرات أحوال هذا العالم مربوطة بتغيرات أحوال الكواكب، فإن بحسب قرب الشمس وبعدها عن سمت الرأس تحدث الفصول المختلفة، والأحوال المتباينة، ثم إنهم رصدوا أحوال سائر الكواكب فاعتقدوا ارتباط السعادة والنحوسة في الدنيا بكيفية وقوعها في طوابع الناس، فلما اعتقدوا ذلك بالغوا في تعظيمها، فمنهم من اعتقد أنها أشياء واجبة الوجود لذواتها، وهي التي خلقت هذه العوالم، ومنهم من اعتقد أنها مخلوقة للإله الأكبر لكنها خالقة لهذا العالم، فالأولون اعتقدوا أنها هي الإله في الحقيقة، والفريق الثاني: أنها هي الوسائط بين الله تعالى وبين البشر، فلا جرم اشتغلوا بعبادتها والخضوع لها، ثم لما رأوا الكواكب مستترة في أكثر الأوقات عن الأبصار اتخذوا لها أصنامًا وأقبلوا على عبادتها قاصدين بتلك العبادات تلك الأجرام العالية، ومتقربين إلى أشباحها الغائبة، ثم لما طالت المدة ألغوا ذكر الكواكب وتجردوا لعبادة تلك التماثيل، فهؤلاء في الحقيقة عبدة الكواكب.

وثالثها: أن أصحاب الأحكام كانوا يعينون أوقاتًا في السنين المتطاولة نحو الألف والألفين، ويزعمون أن من اتخذ طلسمًا في ذلك الوقت على وجه خاص فإنه ينتفع به في أحوال مخصوصة، نحو السعادة والخصب ودفْع الآفات، وكانوا إذا اتخذوا ذلك

الطلسم عظموه لاعتقادهم أنهم ينتفعون به، فلما بالغوا في ذلك التعظيم صار ذلك كالعبادة، ولما طالت مدة ذلك الفعل نسوا مبدأ الأمر، واشتغلوا بعبادتها على الجهالة بأصل الأمر.

ورابعها: أنه متى مات منهم رجل كبير يعتقدون فيه أنه مجاب الدعوة ومقبول الشفاعة عند الله تعالى اتخذوا صنماً على صورته يعبدونه، على اعتقاد أن ذلك الإنسان يكون شفيعاً لهم يوم القيامة عند الله تعالى، على ما أخبر الله تعالى عنهم بهذه المقالة في قوله: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

وخامسها: لعلمهم اتخذوها محاريب لصلواتهم وطاعاتهم، ويسجدون إليها لا لها، كما أنا نسجدُ إلى القبلة لا للقبلة، ولما استمرت هذه الحالة ظنَّ الجهال من القوم أنه يجب عبادتها. وسادسها: لعلمهم كانوا من المجسمة، فاعتقدوا جواز حلول الربِّ فيها، فعبدوها على هذا التأويل.

فهذه هي الوجوه التي يمكن حمل هذه المقالة عليها، حتى لا تصير بحيث يُعلم بطلانُه بضرورة العقل». انتهى كلام الرازي.

ويقصد بقوله: «هذه المقالة»: مقالة عبادة الأوثان، التي ذكرها في أول مبحثه هذا، وقوله: «حتى لا تصير»، في المطبوع [المطبعة البهية المصرية [١٩٣٨م]، ١١٣/١، وعن طبع دار الفكر، بيروت: ١٤٠١، ١٢٤/٢]: «حتى ليصير»، والصواب ما أثبتته بدليل قوله في أول كلامه:

«والدينُ والمذهبُ الذي هذا شأنُه يستحيل أن يكون بحيثُ

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السَّمْعَ والنَّفْعَ والضَّرَّ عن الأصنام

يُعرف فسادُه بالضرورة، لكنَّ العلمَ بأن هذا الحجر المنحوت في هذه الساعة ليس هو الذي خلقتني وخلق السماوات والأرض علمٌ ضروريٌّ».

وأعاد الرازيُّ هذا المبحث في تفسير سورة الأنعام، الآية: (٧٤)، وقال في أوله: «لكنَّ العلم بأن هذا الحجر المنحوت في هذه الساعة ليس هو الذي خلقتني وخلق السماء والأرض علم ضروريٌّ، والعلم الضروريُّ يمتنع إطباق الخلق الكثير على إنكاره، فظهر أنه ليس دين عبدة الأصنام كون الصنم خالقًا للسماء والأرض، بل لا بُدَّ وأن يكون لهم فيه تأويل، والعلماء ذكروا فيه وجوهًا كثيرةً، وقد ذكرنا هذا البحث في أول سورة البقرة، ولا بأس بأن نعيده هاهنا تكثيرًا للفوائد...».

قال عبد الحقَّ التركمانيُّ عفا الله عنه: قد ذكرتُ فيما سبق بعض بواعث الشرك، وهي وما ذكره الرازيُّ هنا من أغراض المشركين ومقاصدهم؛ دليلٌ قاطع على عدم انحصار الشرك في صورة واحدة، وهي اعتقاد خصائص الربوبية، أما مناقشة تفاصيل ما ذكره الرازيُّ فخارجة عن مقصود هذا البحث.

أما الكيِّة الثانية: فإنَّ الفخر الرازيُّ التزم أصله في أن الإله لا بدَّ أن يكون ربًّا، فاستشكل ما حكاه الله تعالى في سورة الأعراف من قول بني إسرائيل لموسى عليه الصَّلَاة والسَّلَام: ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَا مَوْسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا

لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٢٨﴾، لأن الإله عنده هو الربُّ، والربُّ لا يُجعل ولا يصنع، فكيف صحَّ في عقول بني إسرائيل أن يطلبوا من موسى عليه السلام أن يجعل لهم ربًّا خالقًا مدبِّرًا؟ هذا محال!

قال الرازيُّ: «واعلم أنَّ من المستحيل أن يقول العاقل لموسى:

﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ وخالقًا ومدبِّرًا؛ لأن

الذي يحصل بجعل موسى وتقديره لا يمكن أن يكون خالقًا للعالم، ومدبِّرًا له، ومن شكَّ في ذلك لم يكن كامل العقل.

والأقرب: أنهم طلبوا من موسى عليه السلام أن يُعيِّن لهم

أصنامًا وتمائيل، يتقرَّبون بعبادتها إلى الله تعالى، وهذا القول

هو الذي حكاه الله تعالى عن عبدة الأوثان حيث قالوا: ﴿مَا

نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٢٣].

هذا كلام الرازيِّ، وبه يظهر الأثر السيء الفاسد لما يسمَّى بعلم الكلام على عقائد المسلمين وعقولهم، فهذا الرازيُّ على سعة علمه، وكثرة اطلاعه، ومعرفته الواسعة بلغة العرب؛ غفل غفلةً عجيبة عن أن الإله في لغة العرب هو المعبود، فاتخاذ الإله وجعله وصنعه من الممكن عقلاً وواقعًا، لا من الممتنع لا لذاته ولا لغيره. وسيأتي قريبًا ردُّ محمد رشيد رضا على الرازيِّ.

نعود إلى كتيبة الرازي لحاتم العوني، فنقول: إن الرازي لما قرَّر هذا الأصل الفاسد، لم يُسقط شرك العباداة، ولم يشترط له اعتقاد خصائص الربوبية في المعبود، بل التزم بما تقرَّر في الشريعة من عدِّ صرف العباداة لغير الله شركًا أكبرَ بإطلاق، لأن هذا معلوم من دين الأنبياء بالضرورة، لهذا قال:

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السَّمْعَ والنَّفْعَ والضَّرَّ عن الأصنام

«إذا عرفتَ هذا فلقائلُ أن يقول: لم كان هذا القول كُفْرًا؟ فنقول: أجمعُ كلُّ الأنبياءِ عليهم السَّلام على أنَّ عبادةَ غيرِ الله تعالى كُفْرٌ، سواءً اعتقد في ذلك الغير كونه إلهاً للعالم، أو اعتقدوا فيه أن عبادته تقربُهم إلى الله تعالى، لأنَّ العبادة نهاية التعظيم، ونهاية التعظيم لا تليق إلا بمن يصدر عنه نهاية الإِنعام والإِكرام». انتهى كلام الرازي.

قلتُ: كلام الرازيّ صريح في أن شرك العبادة على مرتبتين: الأولى: ما كان معه اعتقاد الربوبية.

والثاني: ما لم يكن معه اعتقاد الربوبية.

وكلا النوعين - عند الرازيّ - من الشرك والكفر الذي أجمع الأنبياء على التحذير منه، ولا يمكن تجاهله لمن درس القرآن وفسَّره، لهذا وجدناه ينبّه على هذا الأصل في مواضع من تفسيره:

من ذلك قوله في تفسير سورة هود، الآية: (٥٢):

«قال مصنّفُ هذا الكتاب محمد بن عمر الرازي - رحمه الله وختم له بالحسنى -: دخلتُ بلاد الهند فرأيت أولئك الكفار مطبقين على الاعتراف بوجود الإله، وأكثر بلاد الترك أيضًا كذلك، وإنما الشأن في عبادة الأوثان، فإنها آفة عمّت أكثر أطراف الأرض، وهكذا الأمر كان في الزمان القديم، أعني زمان نوح وهود وصالح عليهم السلام، فهؤلاء الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم كانوا يمنعونهم من عبادة الأصنام، فكان قوله:

﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ معناه: لا تعبدوا غير الله. والدليل عليه أنه قال عقبيه: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ وذلك يدل على أن المقصود من هذا الكلام منعهم عن الاشتغال بعبادة الأصنام.

ومنه قوله في تفسير سورة الأعراف، الآية: (٨٥):

«واعلم أنه تعالى حكى عن شُعَيْبٍ أنه أمر قومه في هذه الآية بأشياء: الأول: أنه أمرهم بعبادة الله، ونهاهم عن عبادة غير الله. وهذا أصل معتبر في شرائع جميع الأنبياء، فقال: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾...».

أقول: هذا الفخر الرازي - رغم افتتانه بالمنطق والفلسفة، وانغماسه في الكلام، وولعه بالمعارضات العقلية -؛ لما وجد أن الرسل عليهم الصلوة والسلام إنما دعوا أقوامهم إلى عبادة الله وحده، وأن ذلك كان أصل الخلاف بينهم، وأنهم حكموا على جميع صور عبادة غير الله بالشرك والكفر؛ أذعن الرازي وسلم، وأقر بشريعة الأنبياء، ولم يتمادى في طرد دعاويه العقلية بما ينعكس على دين الرسل ودعوتهم بالنقض والإبطال.

رد العلامة محمد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤) على الفخر الرازي:

نقل الشيخ محمد رشيد رضا في تفسيره كلام الفخر الرازي أعلاه، ثم علّق عليه بقوله: «ثم قال [الرازي] بعد أن جزم بأن هذا القول صدر عن بعضهم لا كلهم، وأنه كان فيهم من يترفع عنه ما نصه: (ثم إنه تعالى حكى

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السَّمْعَ والنَّفْعَ والضَّرَّ عن الأصنام

عن موسى عليه السلام أنه أجابهم فقال: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾،
وتقرير هذا الجهل ما ذكر من أن العبادة هي غاية التعظيم، فلا تليق إلا
بمن يصدر عنه غاية الإنعام؛ وهي بخلق الجسم والحياة والشهوة والقدرة
والعقل وخلق الأشياء المنتفع بها، والقادر على هذه الأشياء ليس إلا الله
تعالى، فوجب ألا تليق العبادة إلا به. فإن قالوا: إذا كان مرادهم بعبادة تلك
الأصنام التقرب بها إلى تعظيم الله تعالى فما الوجه في قبح هذه العبادة؟
قلنا: فعلى هذا الوجه لم يتخذوها آلهة أصلاً، وإنما جعلوها كالقبلة، وذلك
ينافي قولهم: ﴿أَجْعَل لَّنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ (اهـ).

أقول: من العجب أن يقع إمام النظار في علم العقائد على طريقة الفلسفة
والكلام في مثل هذا الخطأ في أسئلته وأجوبته، والتناقض في كلامه، ومنشأ
هذا الخطأ الغفلة عن مدلول ألفاظ القرآن في اللغة العربية، واستعمالها
بلوازم معناها العرفية كلفظ: «الإله»، فإنَّ معناه في اللغة: المعبود مطلقاً، لا
الخالق ولا المدبر لأمر العالم كله ولا بعضه، ولم يكن أحد من العرب -
الذين سمَّوا أصنامهم وغيرها من معبوداتهم آلهة - يعتقد أن اللات أو
العزى أو هبلًا خلق شيئاً من العالم، أو يدبر أمراً من أموره، وإنما تدبير
أمور العالم يدخل في معنى لفظ: «الرب»، والشواهد على هذا في القرآن
كثيرة ناطقة بأنهم كانوا يعتقدون ويقولون: إن خالق السماوات والأرض
ومدبر أمورها هو الله تعالى، وإن آلهتهم ليس لها من أمر الخلق والتدبير
شيء، وإن شركهم لأجل التقرب إليه تعالى، وابتغاء الشفاعة عنده بعبادة
ما عبده، ولذلك كانوا يقولون في طوافهم: «لبيك لا شريك لك، إلا

شريكًا هو لك، تملكه وما ملك». ولذلك يحتج القرآن عليهم في مواضع بأنَّ غير الخالق المدبر لا يصح أن يكون إلهاً يُعبد مطلقاً، وهو معنى قول بعض المحققين: «إنه يحتج بما يعترفون به من توحيد الربوبية، على ما ينكرون من توحيد الإلهية»، وإذ كنَّا بينا هذا مرارًا بالشواهد، نكتفي بهذا التذكير هنا. ثم إن عبارة طلاب الأصنام من بني إسرائيل لم تنقل إلينا بنصها في لغتهم، فنبحث فيها أخطأ أم صواب، وإنما حكاها الله تعالى لنا بلغة كتابه فمعناها صحيح قطعاً، فإن الإله في هذه اللغة هو المعبود بالذات أو بالواسطة، وإن كان مصنوعاً، وإنما جهَّلهم موسى بطلب عبادة أحد مع الله لا بتسمية ما طلبوا منه صنعه إلهاً، فإنه هو سمي المعبود المصنوع إلهاً أيضاً في قوله للسامريِّ الذي حكاه الله عنه في سورة طه: ﴿وَأَنْظِرْ إِلَىٰ إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ الآية. وإنما كان عجل السامريِّ من صنعه، وإن جميع من عبدوا الأصنام من قبلهم ومن بعدهم كانت أصنامهم مجعولةً مصنوعةً متَّخذةً من هذه المخلوقات كالحجر والخشب والمعدن. أنسي إمامُ النظر وصاحب «التفسير الكبير» ما حكاه الله تعالى من تسمية قوم إبراهيم لأصنامهم بالآلهة؟ أم نسي ما حكاه الله من حجته عليهم بقوله: ﴿قَالَ اتَّعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾، ومن محاجَّته إياهم بقوله: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ ﴿٦٩﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ ﴿٧١﴾ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يُضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السَّمْعَ وَالنَّفْعَ وَالضَّرَّ عَنِ الْأَصْنَامِ

ءَابَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾.

وجملة القول: أن هذا القول الذي قاله الرازي من أظهر هفواته الكثيرة بطلاناً؛ وسببه امتلاء دماغه - عفا الله عنه - بنظريات الكلام، وجدل الاصطلاحات الحادثة، وغفلته عن معنى الإله في أصل اللغة، ومن آيات القرآن الكثيرة فيه، ومنها: قوله: ﴿قَالَ أَعْبَرَ اللَّهُ أَبْغِيكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿١٤٠﴾﴾، أي: قال لهم موسى: أأطلب لكم معبوداً غير الله رب العالمين وخالق السماوات والأرض وكل شيء، والحال أنه فضلكم على العالمين، بما جدّد فيكم من التوحيد وهداية الدين، على ملة إبراهيم وسنة المرسلين، فماذا تبغون من عبادة غيره معه أو من دونه؟! والاستفهام في الآية للإنكار المشرب معنى التعجب، وإنما هو إنكار ابتغاء إله غير الله المستحق وحده للعبادة، لا إنكار تسمية المعبود المصنوع إلهاً.

[تفسير المنار: ١٢/٩-١٣].

خاتمة:

في سرد أسماء أئمة التفسير واللغة الذين صرّحوا بأن قوم إبراهيم عليه السلام أقرّوا بنفي السمع والنفع والضر عن أصنامهم.

- ١- يحيى بن سلام (ت: ٢٠٠).
- ٢- ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠).
- ٣- أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣).
- ٤- مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧).
- ٥- أبو المظفر السمعاني (٤٨٩).
- ٦- محي الدين البغوي (٥١٦).
- ٧- عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٨٥).
- ٨- أبو البركات النسفي الأشعري (ت: ٧١٠).
- ٩- أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي (ت: ٧٠٨).
- ١٠- أبو الفداء ابن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤).
- ١١- الخازن (ت: ٧٢٥).
- ١٢- برهان الدين البقاعي (ت: ٨٨٥).
- ١٣- الخطيب الشربيني الشافعي (٩٧٧).
- ١٤- أبو السعود العمادي (ت: ٩٨٢).
- ١٥- إسماعيل حقي الصوفي (١١٢٧).
- ١٦- محمد ثناء الله المظهري النقشبندي (ت: ١٢١٦).
- ١٧- أبو العباس ابن عجيبة الفاسي الصوفي (ت: ١٢٢٤).

الإعلام بمخالفة حاتم العوني لاتفاق الأئمة الأعلام على نفي قوم إبراهيم عليه السلام السَّمْعَ والنَّفْعَ والضَّرَّ عن الأصنام

- ١٨- محمد بن علي الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠).
- ١٩- أبو الثناء الألوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠).
- ٢٠- صديق حسن خان القنوجي (ت: ١٣٠٧).
- ٢١- أَطَّقَيْش الإباضي الجزائري (ت: ١٣٣٢).
- ٢٢- جمال الدين القاسمي (ت: ١٣٣٢).
- ٢٣- محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١).
- ٢٤- مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.

والحمد لله ربّ العالمين، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على خاتم الأنبياء والمرسلين،
وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه:

عبد الحق التركماني

ليستر في يوم الجمعة ٨ صفر ١٤٤٢ الموافق ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٠

